EP

الأمم المتحدة

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/41/83
19 November 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الحادي والأربعون

مونتريال ، 17 – 19 كانون الأول/ديسمبر

الإقراض الميسر (المقرر 57/39 (ألف))

1- إن الهيئة التنفيذية قررت في اجتماعها الـ 39 ، في أبريل 2003 ، إرجاء نظرها في موضوع الإقراض الميسر إلى الاجتماع الـ 41 ، وطلبت من الأمانة إعداد وثائق تاريخية عن الإقراض الميسر ، توزع على أعضاء اللجنة التنفيذية (المقرر 57/39) .

2- قامت الأمانة ، بحرص ، باستعراض الوثائق التاريخية المتعلقة بالإقراض الميسر ، ووجدت أن الوثيقة التي عنوانها " تقرير عن الإقراض الميسر" (UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/53) (وهي مرفقة) ، التي أعدت للاجتماع الـ 28 للجنة التنفيذية ، يمكن أن تكون وثيقة طيبة تتضمن المعلومات الخلفية لهذه المناقشة . ويتضمن التقرير المذكور جزأين : الجزء الأول هو تجميعاً لمقررات اللجنة التنفيذية بشأن القروض ، وبشأن خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في مجال القروض والمشروعات التي تدخل القروض فيها . أما الجزء الثاني فهو مناقشة حول السناريوهات الواردة في الحياة الحقيقية لتمويل إزالة الـ ODS بقروض في بلدان المادة 5 .

3- في سبيل تحديث المعلومات ، أدخلت الأمانة ضميمتين إلى التقرير المذكور . والضميمة الأولى هي بيان بالمقررات الإضافية التي صدرت عن اللجنة التنفيذية حول هذا الموضوع منذ الاجتماع الـ 28 في 1999 . أما الضميمية الثانية فتتضمن تحديثاً لخبرة الصندوق المتعدد الأطراف في تمويل إزالة الـ ODS بشروط ميسرة في كل من تايلاند والمكسيك وتركيا . وهذه هي مستخرجات من محاضر الورشة التقنية بشأن الإقراض الميسر ، الذي عقدت بكندا في يوليه 2002 ، برعاية التعاون الثنائي من اليابان . وتتضمن كل حالة وصفاً موجزاً لتاريخ تنفيذ المشروع وللوضع القائم في تنفيذه ، ومناقشة للخبرات والدروس المطلوب الاستفادة منها .

الضميمة الأولى

مقررات إضافية اتخذتها اللجنة التنفيذية بشأن الإقراض الميسر منذ اجتماعها الـ 28 في 1999

إن هذه الضميمة فيها تحديث للمعلومات بشأن مقررات اجتماعات الأطراف واجتماعات اللجنة التنفيذية بشأن الإقراض الميسر ، وهي مقررات واردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/53 ، كما تتضمن المقررات الإضافية التي اتخذتها اللجنة التنفيذية حول هذا الموضوع منذ الاجتماع الـ 28 المعقود في عام 1999 .

1- الزمن : 1999

السياق : النظر في ورقة مناقشة مقدمة من الأمانة بشأن الإقراض الميسر (UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/53) إلى الاجتماع الـ 28 للجنة التنفيذية .

المقرر 48/28 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) أن تحيط علماً بالمبادئ الآتية المقدمة من ممثل كندا والتي ناقشتها اللجنة التنفيذية :

- ينبغي ألا يطلب من الحكومات المتلقية أن تتكبد ديناً رسمياً إضافيا نتيجة للموافقة على مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف التي تستعمل ترتيبات مالية أشد ابتكاراً
- إذا وافق بلد على مشروع يتضمن إقراضاً ميسراً أو ترتيبات " للتمويل المبتكر " فأن كل مال يعاد سداده ختاماً إلى المشروع ينبغي إعادة استعماله ، بناء على توجيه من اللجنة التنفيذية ، لمعالجة مزيد من الاحتياجات المتصلة بالموضوع نفسه داخل البلد المذكور .
- أن برامترات المشروعات التي تمول تمويلاً مبتكراً ينبغي أن تكون مفصلة بحيث تفي باحتياجات المشروع المنظور فيه وبمقدرة البلد المتلقي .
- أن تنفيذ القروض الميسرة أو غيرها من آليات التمويل المبتكر ، أمر يقتضي رصد مال ملائم للتكاليف الإدارية .

(ب) دعوة أعضاء اللجنة التنفيذية إلى أن يقدموا إلى الأمانة تعليقات حول هذه المبادئ الأربعة أو حول مزيد من المبادئ المطلوبة ، على أن تدرج تلك التعليقات في وثيقة تتضمن إطاراً واسعاً ينظر فيها في الاجتماع التاسع والعشرون للجنة التنفيذية .

(ج) مناقشة الموضوع والمبادئ في الاجتماع التاسع والعشرين ، بوصفه موضوعاً من مواضيع جدول الأعمال وكذلك في اجتماع غير رسمي واسع النطاق .

2- الزمن : 1999

السياق : النظر في ورقة من الأمانة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/29/59) ورقة غير رسمية من كندا إلى الاجتماع الـ 29 للجنة التنفيذية .

المقرر 71/29 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

قررت اللجنة التنفيذية أن تأخذ علماً بالوثائق الموجودة حول هذا الموضوع ، بما فيها تحليل أعده البنك الدولي بشأن الخبرة السابقة في مجال القروض الميسرة والإطار العملي المقترح الوارد في الصفحتين 4 و 5 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/29/59 ، كأساس مفيد للمزيد من المناقشات وأن تطلب توجيهاً من اجتماع الأطراف عن كيفية متابعة العمل .

3- الزمن : 2001

السياق : النظر في وثيقة غير رسمية بشأن الإقراض الميسر مقدمة من اليابان (UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/CRP.1) ، إلى الاجتماع الـ 34 للجنة التنفيذية .

المقرر 69/34 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) أن تنظر في اقتراح عقد ورشة فنية بشأن الإقراض الميسر في اجتماعها الـ 35 ؛

(ب) أن تطلب من الأمانة أن تتولى ، استعداداً لذلك الاجتماع :

(1) إعادة توزيع وثيقتها UNEP/OzL.Pro/ExCom/29/59 ، وكذلك المذكرة المقدمة من ممثل كندا والمتضمنة تقريراً عن الاجتماع غير الرسمي المقعود في 23 نوفمبر 1999 أثناء الاجتماع الـ 29 للجنة التنفيذية في بيجنغ ؛

(2) إعداد تقرير يتضمن تجميع للخبرة التي حصلها البنك الدولي الذي طبق منهجيات مبتكرة في تمويل المشروعات التي مولها الصندوق المتعدد الأطراف في كل من المكسيك وتايلاند وتركيا ويتضمن كذلك أي معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع يمكن أن تسهل تفهم عملية الإقراض الميسر .

(ج) أن تتخذ اقتراح حكومة اليابان أساساً لمزيد من المناقشة في اجتماعها الـ 35 ونص هذا الاقتراح وارد فيما يلي :

"وقد ناقشت اللجنة التنفيذية الوثيقة التي قدمتها حكومة اليابان (UNEP/Ozl.Pro/ExCom/34/CRP. 1) بتاريخ 22 حزيران /يونيه 2001 :

(أ) قررت عقد ورشة تقنية في إطار مشروع تنفذه حكومة اليابان بمساعدة الوكالات المنفذة .

(1) ويكون الهدف من تلك الورشة تسهيل تبادل الآراء بين الحكومات الأعضاء في اللجنة التنفيذية حول أهداف ومنهجيات الإقراض الميسر ، شاملة ما له وما عليه بالنسبة لبلدان المادة 5؛

(2) وسوف تهدف الورشة كذلك إلى تعمق تفهم عمليات أي خطط عملية وقابلة للتطبيق في الإقراض الميسر ، تكون متاحة داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

(3) وأن تستعرض ما تحصل لدى الصندوق ولدى الوكالات المنفذة من خبرة في هذا المجال وكذلك لدى بلدان المادة 5 بشأن التمويل المبكر في هذا المضمار ؛

"(ب) سيكون ثمة تعاون بين حكومة اليابان والأمانة ومع الوكالات المنفذة المهتمة بالموضوع في سبيل اتخاذ الترتيبات اللازمة ، من حيث السّوقيات (logistical) لعقد الورشة بالطريقة الأشد اقتصاداً في التكاليف وفي الوقت الذي تراه حكومة اليابان مناسباً في حدود آخر يونيه 2002 ، على أن يكون مفهوماً أن الوكالات ينبغي أن تقدم من جانبها إسهامات قائمة على أساس خبرتها في هذا المجال ؛

"(ج) تقوم الأمانة – وكذلك حسب مقتضى الحال – تقوم الوكالات بتقديم تقرير عن نتائج الورشة المذكورة إلى الاجتماع الـ 37 للجنة التنفيذية ؛

"(د) تطلب من اللجنة في اجتماعها الـ 34 الموافقة على مبلغ [75.000] دولار أمريكي لمساندة مشاركة خبراء في هذا الموضوع وأشخاص من ذوي الأهلية من بلدان المادة 5 ، على أن يؤخذ المبلغ المذكور من إسهام حكومة اليابان عن عام 2001 في الصندوق المتعدد الأطراف ."

4- الزمن : 2001

السياق : متابعة للمقرر 69/34 الصادر عن الاجتماع الـ 35 للجنة التنفيذية

المقرر 61/35 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) أن تحيط علماً مع التقدير بالورقة الإعلامية التي قدمها البنك الدولي بشأن التمويل الابتكاري في سبيل الإزالة الفعلية للـ ODS .

(ب) أن توافق على عقد ورشة تقنية في سياق مشروع تقوم بتنفيذه حكومة اليابان بمساعدة الوكالات المنفذة ، سعياً إلى ما يلي :

(1) تبادل الآراء حول أهداف وأساليب الإقراض الميسر بما له وما عليه بين بلدان المادة 5 الأعضاء في اللجنة التنفيذية ؛

(2) تعميق فهم عمليات أية خطط عملية وقابلة للتطبيق بشأن الإقراض الميسر ، معمول بها داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

(3) استعراض ما لدى الصندوق والوكالات المنفذة وكذلك بلدان المادة 5 من خبرة تتعلق بالتمويل الابتكاري في هذا المضمار .

(ج) أن تطلب من حكومة اليابان ، في تعاون منها مع الأمانة والوكالات المنفذة المهتمة القيام بالترتيبات السوقية (logistical) وغيرها لعقد الورشة بالطريقة الأجدى من ناحية التكاليف وفي الوقت الذي تراه حكومة اليابان مناسباً ، ويفضل أن يتعاقب هذا الوقت مع أوان اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية لأطراف بروتوكول مونتريال الذي سوف يعقد في أواخر يوليه 2002 ، على أساس أنه من المفهوم أن الوكالات ستقدم إسهامات موضوعية تستند إلى خبرتها في هذا المجال .

(د) أن تطلب كذلك من الأمانة وأيضاً- حسب مقتضى الحال – من الوكالات تقديم تقرير عن نتائج الورشة إلى اجتماع اللجنة التنفيذية التالي لها ، إذا كان هذا الموعد مناسباً .

(هـ) أن توافق على بملغ 75.000 دولار أمريكي بصفة استثنائية لمساندة الترتيبات السوقية وغيرها ، بما في ذلك مشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية المنتمين إلى بلدان المادة 5 ومشاركة الخبراء والأشخاص البارزين من بلدان المادة 5 . وينبغي استنزال هذا المبلغ من إسهام حكومة اليابان للصندوق المتعدد الأطراف عن عام 2001 .

5- الزمن : 2002

السياق : متابعة للمقرر 61/35 (د) الصادر عن الاجتماع الـ 38 للجنة التنفيذية . النظر في تقرير أمانة الصندوق بشأن الورشة التقنية المعنية بالإقراض الميسر ، المعقودة في 22 يوليه 2002 في L'Estérel, ، بكيبك ، بكندا (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/67 and Corr.1) والتي يجب أن تقرأ في ترابط مع تقرير UNEP DTIE's عن الأعمال التي جرت (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/Inf.2) ,

المقرر 77/38 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) الإحاطة علماً مع التقدير بتقرير أمانة الصندوق عن الورشة الفنية حول الإقراض الميسر الموجود في الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/67 and Corr.1) . وكذلك في تقرير اليونيب عن أعمال الورشة (UNEP/OzL.Pro/ExCom/38/Inf.2) .

(ب) الإعراب عن الإمتنان إلى حكومة اليابان لجهودها في عقد الورشة الفنية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ج) الإحاطة بأن الورشة الفنية كانت منبراً لتبادل مفيد بين الآراء فيما بين دول المادة 5 ودول غير المادة 5 حول الإقراض الميسر .

(د) الإحاطة علماً بأن التقارير تتضمن معلومات مفيدة عن وسائل الإقراض الميسر وتطبيقاتها العملية .

(هـ) تقدير التقدم الواضح المحرز في مناقشة موضوع الإقراض الميسر في الورشة الفنية وفي الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التنفيذية .

(و) تضمين بند خاص عن الإقراض الميسر في جدول أعمال الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة التنفيذية .

6- الزمن : 2003

السياق : متابعة للمقرر 77/38 (و) الصادر عن الاجتماع الـ 39 للجنة التنفيذية .

المقرر 57/39 : قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) أن ترجئ النظر في هذه القضية إلى الاجتماع الـ 41 للجنة التنفيذية .

(ب) أن تطلب من الأمانة إعداد وثائق تاريخية عن الإقراض الميسر ، توزع على أعضاء اللجنة التنفيذية .

الضميمة الثانية

تحديث البيانات عن خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في مجال الإقراض الميسر

(مستخرجات من محضر أعمال الورشة الفنية بشأن الإقراض الميسر ، المعقودة في يوليه 2002 في كندا)

التمويل الابتكاري لإزالة الـ ODS (وحدة بروتوكول مونتريال ، البنك الدولي)

الوصف :قام البنك الدولي بوصف التحديات التي يواجها الصندوق المتعدد الأطراف وطرائق سد الفجوة بين موارد الصندوق المالية وتزايد طلبات القطاع الخاص والطلبات العالمية والوطنية . وركز البنك الدولي على أهمية إيجاد الحوافز على التمويل. والعوائق التي من قبيل الافتقار إلى خبرات ملموسة في شؤون المشروعات والافتقار إلى قواعد وطنية ملموسة لمساندة إزالة الـ CFC في كثير من البلدان النامية ، وإمكانيات زيادة عبء الدين الخارجي ، كانت أمور سلط الضوء عليها . وبعد تفسير مفصل لدراسات الحالات من شيلي والهند ، جرى وصف الأدوار المحددة للبنك في التمويل الابتكاري .

النقاط الرئيسية : (أ) ينبغي أن تكون الآلية المالية قابلة للتكييف بحيث تلائم نهجاً مالياً مفصلاً على قدر احتياجات البلد والقطاع . (ب) تعجلت خطى إزالة الـ ODS بكفالة جدوى التكاليف . (ج) التصميم المرن وتبسيط إجراءات التنفيذ أمر يعزز التنفيذ الناجح للمشروع .

نقاط للمناقشة (أ) من المهم التمييز بين التمويل الابتكاري والإقراض الميسر . (ب) هناك وجوه نقص ومصاعب للشركات الصغيرة في البلدان النامية في مجال الحصول على أموال . (ج) كانت الشركات الكبيرة هي المجموعة الرئيسية المستهدفة بالمساعدة التي يقدمها الصندوق المتعدد الأطراف . فينبغي أن تحصل المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم على مزيد من المساعدة . (د) ينبغي تطبيق أسعار فائدة موحدة . وينبغي أن تكون مدفوعة بالظروف المالية لكل بلد على حدة .

خبرة تايلاند في استبدال أجهزة تبريد المباني (Industrial Finance Corporation of Thailand)

الوصف :إن حكومة تايلاند الملكية تلقت مبلغاً أجمالياً يناهز 5 ملايين دولار أمريكي على شكل قرض من الصندوق المتعدد الأطراف ، ومن مرفق البيئة العالمية . وأهداف المشروع هي مساعدة تايلاند على ما يلي : (1) تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتخفيض انبعاثات غازات الصوبة في قطاع أجهزة تبريد المباني (2) تخفيض استهلاك الـ ODS في القطاع نفسه. **Industrial Finance Corporation** في تايلاند عينتها الحكومة كوكالة منفذة ، وعينت وزارة الصناعة ووزارة العلم بوصفهما نقطة الاتصال الرئيسية. وحتى الآن ، تجرى عملية تحويل 11 جهاز تبريد للمباني . ويوجد خمسة أجهزة تبريد مباني تمت الموافقة التقنية عليها ، وهي في مرحلة التقييم المالي . ويوجد عشرون جهاز تبريد آخر محتمل في مرحلة الدراسة الاستهلالية ، (أي دراسة البداية) التي تنطوي على قياس استهلاك القوة الكهربائية إلى آخره ، في سبيل السير قدماً بعملية التحويل .

النقاط الرئيسية (أ) ينبغي أن يكون تصميم البرنامج قابلاً للتنفيذ وسهل التنفيذ . (ب) لابد من توفير التمويل اللازم للمساعدة التقنية في سبيل التنفيذ الناجح للمشروع .

نقاط للمناقشة :إن قبول الآلية المالية المختارة أمر يرتهن بالوضع الاقتصادي للبلد . (ب) من المهم توفير الحوافز الصحيحة للقطاع الخاص .

مشروع أجهزة تبريد المباني في المكسيك (Fideicomiso para el Ahorro de Energia Electrica: FIDE)

الوصف : إن هيئة FIDE إنشئت في 1990 كجزء من الاستراتيجية الرامية إلى كفالة التوريد الكاف وفي الآوان الصحيح للطاقة الكهربائية . وبرامج ومشروعات FIDE تتراوح ما بين تمويل بيع مصابيح الفلورسنت الصغيرة الحجم في القطاع الإسكاني ، وتعزيز وتسويق معدات الكفاءة مثل المحركات وكباسات الهواء والمصابيح الفلورسنت الفضية تي -8 . وهدف البرنامج في ظل الصندوق المتعدد الأطراف هو التدليل على أن استبدال أجهزة تبريد المباني هو أمر مفيد على أساس الوفورات التي يحدثها هذا الاستبدال في الطاقة الكهربائية , وكان الهدف هو الاستعاضة عن 10 أجهزة تبريد مباني في

EP

الأمم المتحدة

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/53
11 June 1999

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثامن والعشرين
مونتريال ، 14 – 16 تموز/يوليه 1999

تقرير عن الإقراض الميسر
(ورقة مناقشة مقدمة من أمانة الصندوق)

إن ورقة المناقشة هذه مقدمة من أمانة الصندوق استجابة للمقرر 84/27 الذي قررت اللجنة التنفيذية بموجبه ما يلي :

(أ) أن تطلب من الأمانة القيام ، في تعاون مع الوكالات المنفذة ، بإعداد وثيقة للاجتماع الثامن والعشرين للجنة التنفيذية ، يتضمن تجميعاً للمقررات السابقة ووصف للخبرات المكسبة حتى الآن في مجال مكونات الإقراض ؛

(ب) أن تطلب من الأمانة ومن الوكالات المنفذة أن تتعاون على وضع سناريوهات من الحياة الفعلية تسلط الضوء على القضايا والمشكلات التي يمكن أن تكون مرتبطة بتلك السناريوهات ، شاملة الشواغل التي من قبيل الافتقار إلى القدرة الإدارية في بعض البلدان والخوف من زيادة الدين الوطني في البلدان التي تعاني فعلاً من إزمات اقتصادية ؛

(ج) أن تنظر في هذا الموضوع مرة ثانية في الاجتماع الثامن والعشرين .

وهذه الورقة تتكون من جزأين : فالجزء الأول هو تجميع لمقررات اجتماعات الأطراف واللجنة التنفيذية بشأن القروض ، ولخبرات الصندوق المتعدد الأطراف في مجال القروض والمشروعات التي فيها مكونات من القروض . أما الجزء الثاني فهو مناقشة لسناريوهات الحياة الفعلية المتعلقة بتمويل إزالة الـ ODS بقروض في بلدان المادة 5 .

الجزء الأول

(أ) تجميع للمقررات ولخبرات الصندوق المتعدد الأطراف بشأن القروض الميسرة

المقررات

1- الزمن: 1990

السياق: تعديل لندن الذي أقره الاجتماع الثاني للأطراف :

المقرر: " سيفي الصندوق المتعدد الأطراف ، على أساس منحة أو على أساس ميسر حسب مقتضي الحال ، ووفقاً للمعايير التي تقررها الأطراف ، بالتكاليف الإضافية المعتمدة ."

2- الزمن: 1991

السياق: الخطوط الإرشادية للتنفيذ والمعايير لاختيار المشروعات ، التي وافق عليها الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية :

المقرر: " المساعدة للمشروعات الاستثمارية ستقدم بصفة عامة على شكل منح . بيد أنه ، في الحالات التي يكون فيها للمشروع الاستثماري فترة سداد قصيرة (مثلاً من سنة إلى سنتين) يجوز أن يكون التمويل على شكل قروض ميسرة جداً ، وإذا كانت وكالة منفذة تعتقد أن قرضاً ميسراً جداً هو أمر مناسب لمشروع معين ، فعليها أن توصي بهذا العمل في الاجتماع التالي للجنة التنفيذية . وستقوم اللجنة بإتخاذ القرار النهائي بشأن شروط المساعدة ".

3- الزمن: 1995

السياق: النظر في تكاليف ووفورات التشغيل في القطاع الفرعي للطفايات النقالي بالهالونات ، في الاجتماع الـ 16 للجنة التنفيذية :

المقرر: " ينبغي أن يطلب من البنك الدولي أن يعد دراسة عن الكيفية التي ينبغي أن تنشأ بها آلية للقروض الميسرة ، أي ما هي الخيارات المتاحة على أساس الوكالات القائمة بالتنفيذ والإجراءات المطبقة فيها ، وما هي الخطوات التي تكون لازمة لتشغيل الآلية ، وإلى مدى يستطيع البنك أن يستعمل موارده أو الموارد من المصادر الأخرى للإزالة في بلدان المادة 5 ".

4- الزمن: 1995

السياق: خطوات لتحسين الآلية المالية لتنفيذ بروتوكول مونتريال ، مقررة في الاجتماع السابع للأطراف :

المقرر: " الخطوة 10: إن دراسة البنك الدولي بشأن إنشاء آلية للإقراض الميسر ، التي طلبتها اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس عشر ، ينبغي إتمامها في أقرب وقت ممكن ، وتحليلها ومناقشتها في اللجنة التنفيذية في اجتماعها الـ 19 ، وينبغي أن تتخذ اللجنة التنفيذية مقرراً بشأن الخطوات المستقبلية الملائمة في اجتماعها العشرين أو في اجتماع الأطراف في 1996 ، حسب مقتضى الحال ، بقصد بدء استعمال القروض الميسرة بحلول نهاية 1996 ، بقدر ما يكون هناك حاجة إليها وطلب عليها ".

5- الزمن: 1996

السياق : النظر في ورقة مشتركة مقدمة من الأمانة ومن البنك الدولي عن القروض الميسرة إلى الاجتماع العشرين للجنة التنفيذية :

المقرر 39/20: " قررت اللجنة التنفيذية ما يلي :

"(أ) أن تحيط علماً بالوثيقة المشتركة المقدمة من البنك الدولي وأمانة الصندوق عن الإقراض الميسر لإزالة الـ ODS ؛

(ب) أن تحيط علماً بالمعلومات المقدمة خلال مناقشة اللجنة للاهتمام الذي أبداه بنك التنمية الأمريكي المشترك بتوفير قروض ميسرة لإزالة الـ ODS وإمكان تعبئة تمويل من مصادر أخرى ، شاملة القطاع الخاص ؛

(ج) أن تحيط علماً ايضاً بالتحفظات التي أعرب عنها بعض أعضاء اللجنة فيما يتعلق بتقديم قروض ميسرة من الصندوق المتعدد الأطراف ؛

(د) أنه ، في ضوء المناقشة في الاجتماع الحالي للجنة التنفيذية ، كانت هناك حاجة إلى تفحص أوسع مدى للإمكانيات المختلفة في مجال الإقراض الميسر لإزالة الـ ODS ؛

(ه) أن تطلب من الأمانة ومن البنك الدولي إعداد تقرير آخر ، يعرض على اللجنة التنفيذية من خلال لجنتها الفرعية للشؤون المالية ، يستكشف الخيارات العملية لتوفير القروض الميسرة لإزالة الـ ODS في بلدان المادة 5 ، بوسائل منها بنوك التنمية الإقليمية والقطاع الخاص " .

6- الزمن: 1997

السياق : الاجتماع الواحد والعشرين للجنة التنفيذية :

المقرر 39/21:

"(أ) دعوة الأمانة والوكالات المنفذة إلى أن تقدم كي تنظر فيه اللجنة التنفيذية ، اقتراحاً ابتكارياً لمشروع أو مشروعات تدليلية تبين كيف يمكن استعمال الإقراض الميسر وأشكال أخرى من التمويل الابتكاري ، شاملة التمويل من القطاع الخاص ، لدفع عجلة إزالة المواد المستنفدة للأوزون ، بتوفير تمويل للمشروعات والأنشطة التي يمكن أو لا يمكن أن تكون ، من ناحية أخرى مؤهلة للحصول على تمويل كامل على شكل منح من الصندوق المتعدد الأطراف ؛

(ب) أن توافق على طلب البنك الدولي بمبلغ 60.00 دولار أمريكي نحو تكلفة دراسة بشأن التمويل الميسر تقوم بها International Finance Corporation ، بقصد تزويد اللجنة التنفيذية بتقرير شامل يقوم بما يلي :

(1) يستكشف الطرائق التي يمكن بها تعبئة التمويل من القطاع الخاص لمساعدة بلدان المادة 5 على إزالة المواد المستنفدة للأوزون ، خصوصاً في القطاعات التي تدر عائداً طيباً على الاستثمارات في التكنولوجيات الصديقة للأوزون ؛

(2) تقديم نظرة عامة نظرية نهائية عن الطرائق التي يمكن بها للإقراض الميسر وللأشكال الأخرى من التمويل الابتكاري ، شاملاً الإقراض التكراري ، أن تستعمل لزيادة موارد الصندوق المتعدد الأطراف واستعمال تلك الموارد على النحو الأشد فعالية " .

7- الزمن: 1997

السياق : النظر في مشروع الاستعاضة عن إجهزة تبريد المباني في تايلاند ، في الاجتماع الـ 23 للجنة التنفيذية :

المقرر 30/23:

"(أ) يطلب من البنك الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها تطبيق التمويل الابتكاري لهذا المشروع أو لمشروع مشابه له ؛

(ب) أن أي مشروع يتمشى وهذه الخطوط ينبغي النظر فيه في سياق الورقة المتعلقة بالقروض الميسرة ، التي يقوم البنك الدولي بإعدادها في الوقت الحاضر ".

8- الزمن: 1998

السياق : النظر في ورقة مقدمة من الولايات المتحدة عن مفهوم القروض الميسرة ، إلى الاجتماع الـ 24 للجنة التنفيذية :

المقرر 62/24:

"(أ) أن يطلب من أعضاء اللجنة التنفيذية أن يقدموا أفكارهم حول قضية القروض الميسرة ، كتابة إلى أمانة الصندوق في موعد لا يتجاوز آخر شهر أبريل ؛

(ب) أن يطلب من الأمانة توزيع هذه الآراء على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية ، قبل الاجتماع الخامس والعشرين للجنة التنفيذية ؛

(ج) أن يطلب من البنك الدولي أن يقدم إلى الاجتماع الخامس والعشرين للجنة التنفيذية نتائج دراسته المتعلقة بالقروض الميسرة ، وأن يعيد تقديم اقتراحه بمشروع بشأن القروض الميسرة وفقاً للمقرر 30/23 ؛

(د) القيام بمناقشة منظمة بشأن موضوع القروض الميسرة في الاجتماع الخامس والعشرين "

9- الزمن: 1998

السياق : النظر في دراسة من International Finance Corporation التابعة لمجموعة البنك الدولي بشأن مدى مرفق للتمويل على غير أساس المنح لإزالة الـ ODS ، في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة التنفيذية .

المقرر 53/25 : " إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية بغير تكليف محدد ، لتجميع جميع الآراء وإيجاد توافق بين الآراء بشأن الإقراض الميسر . وينبغي أن يبدأ الفريق مناقشته فوراً ويعود بتقرير إلى الاجتماع القادم للجنة التنفيذية ."

10- الزمن: 1998

السياق : النظر في تقرير من القائم بدعوة الفريق المفتوح العضوية ، مقدم إلى الاجتماع الـ 26 للجنة التنفيذية .

تقرير الفريق المفتوح العضوية :

" أحرز الفريق تقدماً بحصوله على تفهم أفضل سواء بشأن المخاوف التي لدى البلدان من الشروع بالتمويل الميسر ، وبشأن الإطار المفهومي الواسع النطاق الذي يمكن أن يتواجد فيه هذا التمويل ؛

وكان هناك اتفاق بأنه يكون من المفيد إيجاد نماذج احتمالية توضع بشكل أوفي ، لهذا الضرب من التمويل ، مع تقديم أمثلة ، تصف بقدر الإمكان الطريقة التي تمت بها معالجة تلك المخاوف ؛

وكان ثمة اتفاق على أنه يكون من المفيد أن يطلب من الوكالات المنفذة والمانحين الثنائيين وبلدان المادة 5 والشركات أن تقدم ، إذا كانت ترغب في ذلك ، أفكاراً أبتكارية في هذا المجال ، كي تنظر فيها اللجنة التنفيذية ."

11- الزمن: 1999

السياق : النظر في ورقة من الولايات المتحدة بشأن القروض الميسرة مقدمة إلى الاجتماع الـ 27 للجنة التنفيذية:

المقرر 84/27:

"(أ) يطلب من الأمانة أن تقوم ، في تعاون مع الوكالات المنفذة ، بإعداد وثيقة للاجتماع الثامن والعشرين للجنة التنفيذية ، يتضمن تجميعاً للمقررات السابقة ووصفاً للخبرات المكتسبة حتى الآن في مجال العناصر المكونة القروض ؛

(ب) يطلب من الأمانة ومن الوكالات المنفذة أن تتعاون في سناريوهات الحياة الفعلية ، التي تسلط الضوء على القضايا والمشكلات التي يمكن ربطها بتلك السناريوهات شاملة شواغل مثل الافتقار إلى القدرة الإدارية في بعض البلدان والخوف من زيادة الدين الوطني في البلدان التي تعاني فعلاً من أزمات اقتصادية ؛

(ج) سوف ينظر في هذا الموضوع من جديد في الاجتماع الثامن والعشرين ."

(ب) خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في مجال العناصر المكونة القروض

12- بإستثناء مشروع أجهزة تبريد المباني في تايلاند ، المعتمد في الاجتماع الـ 26 ، أن التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف كان على صورة منح . وفي بضع حالات ، كانت المنح تحول أما جزئياً وأما كلياً إلى قروض . وخبرات الـ USEPA واليوئنديبي والبنك الدولي في هذا الصدد كانت خبرات تقاسمتها تلك الهيئات مع أمانة الصندوق . وأشارت اليونيدو إلى مشروع تقوم تلك المنظمة في الوقت الحاضر بإعداده بإشتراك مع شركاء ثنائيين في كوبا ، لاستبدال أجهزة تبريد المباني ، ويتضمن مكونة من الإقراض ، ولكن اليونيدو لم تقدم أية تفاصيل .

USEPA/ اليوئنديبي : المشروع العالمي لتكييف هواء السيارات

بيانات المشروع :

تاريخ موافقة اللجنة التنفيذية على المشروع :
المرحلة الأولى للمشروع معتمدة في أكتوبر 1992 .
المرحلة الثانية معتمدة في نوفمبر 1996.
المرحلة الثالثة معتمدة في نوفمبر 1998 .

طبيعة التمويل (قرض مقابل منحة) : منحة من الصندوق المتعدد الأطراف إلى 20 بلداً مشاركاً غير أنه في أربع من هذه البلدان تدار شؤون المنح الصادرة من الصندوق بوصفها توليفة من المنح وصندوق دوار . وهذه البلدان هي كولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينكان وغواتيمالا . .

هدف المشروع : تنفيذ برنامج وطني لاسترداد وإعادة تدوير الـ CFC في قطاع تكييف هواء السيارات في البلدان المشاركة .

مستوى التمويل المعتمد :
318.584 دولار أمريكي للمرحلة الأولى
500.000 دولار أمريكي للمرحلة الثانية .
250.000 دولار أمريكي للمرحلة الثالثة .

وقع المشروع (حتى اليوم) : البيانات غير متاحة .

الوضع القائم في التنفيذ : التنفيذ جار.

هيكلة الإدارة

USEPA و UNDP : أن تجزئة العمل بين اليونديبي و USEPA بموجب هذا المشرو هو أن يكون اليونديبي مسؤولاً عن توفير وتسليم المعدات بينما تكون الـ USEPA مسؤولة عن التدريب وعن الإدارة الميدانية للمشروع .

USEPA *و الوكيل المحلي* : في البلدان الأربعة التي يجرى فيها تنفيذ الصندوق الدوار ، أن الوكلاء المحليين الضالعين في هذا النشاط يتضمنون مكتب للأوزون في ثلاث بلدان هي كولومبيا وجمهورية الدومنيكان وغواتيمالا ، وبنكاً محلياً في كوستاريكا . وفي سبيل تنظيم العلاقة بين USEPA والوكلاء المحليين ، يستعمل الترتيب الموضوع في ظل مشروع التعزيز المؤسسي الموجود فعلاً بالنسبة لمكاتب الأوزون ، غير أن اتفاقاً مستقلاً سوف يوقع عليه مع كوستاريكا حيث يستعمل بنك محلي .

تكلفة الإدارة : إن التكلفة الإدارية التي تدفع للوكيل المحلي تحصل من الأموال التي تعيد تسديدها المنشآت المشاركة في برنامج الصندوق الدوار . ومن حيث مقدار النسبة المئوية فإنها تتراوح ما بين 9% و30% من الأموال المعاد سدادها .

إجراءات التشغيل

إن الهيكلة الأساسية للبرنامج في كل من البلدان الأربعة هي نفس الهيكلة . فالمنحة المقدمة من الصندوق مستعملة لدفع تدريب اصحاب الجراجات على استعمال معدات الاسترداد وإعادة التدوير ، وكذلك لشراء تلك المعدات . وهناك نسبة مئوية من تكلفة تلك المعدات ، تتراوح ما بين 10% و 40% من التكلفة ، ينبغي أن يعاد سدادها من المالكين ، على فترة معينة من الزمن .

والأموال التي يعاد سدادها تستعمل لدفع التكلفة الإدارية للوكيل المحلي ولتوريد معدات إضافية للمجموعة أخرى من أصحاب الجراجات .

وفي حالة كوستاريكا يقوم بتنفيذ الخطة بنك محلي يستعمل برنامجاً صغيراً من الإقراض للأعمال ، تقدم له الحكومة إعانة منها . والجراجات المشاركة سيطلب منها أن تعيد سداد 60% من تكاليف المعدات المقدمة بإعتبارها قرضاً .

معايير الأهلية :رغبة في المشاركة ، يثبتها الاستعداد لحضور تدريب على مدى اليوم بأكمله وإعادة تهيئة الجراج بحيث يستوعب المعدات الجديدة ، والحصول على التيار الكهربائي ، والتشغيل في موقع محدد . لتخزين المعدات أثناء الليل وحمايتها من السرقة .

عملية الاستعراض/التقييم : البيانات غير متاحة

الرصد : البيانات غير متاحة

شروط التمويل

سعر الفائدة (في مقابل سعر الفائدة التجاري المعمول به محليا) : في ثلاث من الحالات الأربع ، يعمل البرنامج على أساس عدم تحصيل فوائد على الجزء من تكلفة المعدات المطلوب إعادة سداده . وفي كوستاريكا فإن سعر الفائدة من البنك المحلي الذي يقوم بإدارة البرنامج سيكون 18% .

الحاجة إلى ضمان : غير مطلوب
فترة السماح : بضعة أشهر
فترة إعادة السداد : سنة
السعر المطبق في حالة عدم الاسداد : البيانات غير متاحة

الخبرات والدروس

13- على أساس المعلومات المقدمة بشأن تنفيذ الصندوق الدوار القائم على أساس المنح في نطاق المشروع العالمي لتكييف هواء السيارات ، فإن الخبرات والدروس المستفادة حتى الآن يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

(أ) بيان واضح عن السياسة من الصندوق المتعدد الأطراف يقول أن أنواعاً معينة والإقراض الميسر للمشروعات هي البديل الوحيد .

(ب) حافز مستدام من جانب الوكيل المحلي ليكفل ما يلي : أن يكون اختيار المعدات وافياً بالاحتياجات المحلية ، وأن يتم نقل المعدات إلى قائمين محلين بتشغيلها في الوقت المناسب مع عدم تحميلها ضرائب ومع سداد المال من جديد واستمرار استعمال المعدات .

(ج) الحاجة إلى بنية تحتية قانونية وإدارية لمعالجة البرنامج .

(د) أن معدل إعادة السداد من جانب أصحاب الجراج المشاركين ينبغي أن يكون معقولاً حتى يكون حافزاً .

(هـ) أن نسبة 10% كتكلفة إدارية تحصل من الأموال المعاد سدادها ، هي نسبة معقولة .

البنك الدولي

14- قدم البنك الدولي معلومات عن مشروع خطة تبريد المباني في تايلاند ، وهو برنامج الصندوق المتعدد الأطراف الوحيد للإقراض حتى الآن . غير أن البنك لم يستطع أن يقدم أي معلومات عن تنفيذ برنامج الإقراض التكراري في تركيا ، وهو أول برنامج من هذا النوع يقوم به الصندوق المتعدد الأطراف .

برنامج الاستعاضة عن أجهزة تبريد المباني في تايلاند :

بيانات المشروع :

تاريخ الموافقة على المشروع من اللجنة التنفيذية : نوفمبر 1998
طبيعة التمويل (قرض أو منحة) : قرض ميسر
هدف المشروع : تنفيذ برنامج رائد للاستعاضة عن أجهزة تبريد المباني باستعمال القروض .
مستوى التمويل المعتمد : 5 مليون دولار أمريكي (تشمل 2.5 مليون دولار من مرفق البيئة العالمية).
*وقع المشروع (حتى اليوم) :*13.2 طن ODP من الإزالة المباشرة .
الوضع القائم في التنفيذ : التنفيذ جاري

هيكلة الإدارة :

البنك الدولي والوكيل المحلي : حيث أن هذا الإقراض هو إقراض من الصندوق المتعدد الأطراف ، فإن هذا المشروع ليس خاضعاً لحكم اتفاق المنح القائم بين البنك الدولي وحكومة تايلاند ، بالنسبة للبرنامج القائم على أساس المنح . وبدل ذلك ، سيقتضي الأمر التوقيع على اتفاق جديد للإقراض ، وهو أمر يقتضي موافقة من مجلس وزراء تايلاند .

ترتيب محلي : يجرى استشكاف خيارين هما : أولاً خيار يجعل من سلطة تايلاند لتوليد الكهرباء هي المقترض من الصندوق المتعدد الأطراف ، من خلال البنك الدولي ، بينما تكون وزارة المالية هي الضامن لهذا القرض . وكي تكون وزارة المالية ضامناً للقرض ، لابد من صدور موافقة على هذا المشروع من مجلس الوزراء .

أما الخيار الثاني فهو اللجوء إلى وسيط مالي ، وهي الشركة المالية الصناعية لـ تايلاند ، كي تكون هي المقترض . ولهذا الغرض لابد أن تدرج الشركة المذكورة حكماً يقضي بإقتراض هذه الأموال من الصندوق المتعدد الأطراف ومن مرفق البيئة العالمية ، في خطتها السنوية لإعادة تسديد الديون .وحيث أن المالك الرئيسي لأسهم الشركة المشار إليها هي حكومة تايلاند أو وزارة المالية ، فإن الشركة تقتضي موافقة من مجلس الوزراء على خطتها الخاصة بسداد الديون .

*تكلفة الإدارة :*حيث أن البنك الدولي سيجعل الوكيل المحلي هو المسؤول عن المخاطرة التجارية ، فإن هذا الوكيل سيحتاج إلى إجر للإدارة لتغطية تلك المخاطرة وشؤون إدارته . ويجرى التفاوض في الوقت الحاضر في ذلك الإجر .

إجراءات التشغيل :

سيكون ثمة اتفاق /عقد بين المقترض (سلطة تايلاند لتوليد الكهرباء أو شركة تايلاند المالية والصناعية) وموردي أجهزة تبريد المباني ، لتوريد تلك الإجهزة وتركيبها وخدمتها طوال أجلها العامل . وسوف يحتفظ المقترض بملكية أجهزة التبريد ولن يدفع مالكو المبني أي شئ في وقت التركيب . وفي كل شهر بعد تركيب أحد أجهزة التبريد ، سيرسل المقترض فاتورة إلى مالك المبني ، تتضمن مبلغاً يساوي قيمة وفورات الكهرباء الناشئة عن الاستعاضة عن الجهاز القديم للتبريد . والحصيلة التي يتم تجميعها على هذا النحو ، سوف تستعمل لسداد القرض المأخوذ من الصندوق المتعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية ، ولشراء أجهزة تبريد شديدة للمباني لمجموعة أخرى من ملاك المباني ، وسيغطي تكلفة برنامج الإدارة وهي التكلفة التي سيتحملها المقترض .

معايير الأهلية :أن المعايير لاختيار المرشحين للبرنامج تشمل استعداد ملاك المبني لسداد جزء من وفورات الطاقة إلى المقترض ، وعمر جهاز التبريد ، ونسبة تسرب الـ CFC من جهاز التبريد ، ومقدار الـ CFC في جهاز التبريد ، واستهلاك الطاقة في خط الأساس .
عملية الاستعراض /التقييم : هذه العملية سيقوم بها الوكيل المحلي على أساس الربحية المالية من القرض ، بالإضافة إلى المعايير الآنفة الذكر .
الرصد : سيقوم بالرصد الوكيل المحلي ، مع تقديم تقرير على فترات منتظمة إلى البنك الدولي .

شروط التمويل :

معدل سعر الفائدة (بالقياس إلى المعدل التجاري المحلي) : قرض لا فوائد عليه صادر من الصندوق المتعدد الأطراف . وسعر الفائدة الذي يأخذه الوكيل المحلي من ملاك المبني غير معروف .
الحاجة إلى ضامن : سيقتضي الوكيل المحلي من جميع الملاك المشاركين تقديم كتاب ضمان من بنوكهم ، بقيمة مساوية لمبلغ القرض المتبقي بدون سداد .
فترة السماح : لا توجد فترة سماح . ويبدأ السداد بمجرد تركيب جهاز التبريد وتشغيله
فترة السداد : من أربع إلى سبع سنوات
السعر المطبق في حالة عدم السداد : لا ينطبق .

الجزء الثاني

سناريوهات الحياة الواقعية في التمويل الميسر لإزالة الـ ODS في بلدان المادة 5

خلفية الموضوع

15- إن المقرر 84/27 قد نجم عن مناقشة اللجنة التنفيذية لورقة تتعلق بالإقراض الميسر مقدمة من الولايات المتحدة إلى الاجتماع الـ 27 ، حاولت أن تعالج مخاوف بلدان المادة 5 من جراء الشروع في برنامج للإقراض ، أما في ظل الصندوق المتعدد الأطراف أو من خلال التمويل الخارجي . وبينما اعترفت اللجنة التنفيذية بالمفاهيم المقترحة في تلك الورقة ، إلا أنها رغبت في أن ترى الكيفية التي يمكن بها التطبيق العملي لتلك المفاهيم في الحالات الحقيقية في بلدان المادة 5 ، وفي التطبيق العملي ، مع تركيز الضوء على القضايا والمشكلات التي يمكن أن تكون مرتبطة بذلك ، شاملة شواغل مثل الافتقار إلى القدرة الإدارية في بعض البلدان والخوف من زيادة الدين الوطني للبلدان التي تعاني فعلاً من أزمات اقتصادية.

16- على أساس الخبرات التي اكتسبها الصندوق من تمويل القروض ومن المشروعات ذات المكونات التي تتضمن قروضاً، وضعت السناريوهات الآتية لمناقشة القضايا التي أثارتها اللجنة التنفيذية . والقضية الأخيرة مدرجة لبيان الاستعمالات الاحتمالية الأخرى للقروض .

17- السناريو 1 . استعمال القرض لتغطية جزء من تكلفة التحول التي يتحملها صانع للبرادات – الاقراض التكراري (on lending) .

في مشروع أرجليك المعتمد لتركيا ، قررت الحكومة بصفة مستقلة عن أي مطلب من جانب الصندوق ، أن صانع البرادات له من سلامة الموقف المالي ما يجعله في غنى عن منحة كاملة للتحول . وتبعاً لذلك اقترحت الحكومة أن تأخذ هي كامل المنحة التي تملك الشركة التأهيل اللازم للحصول عليها بموجب القواعد المعمول بها في اللجنة التنفيذية ، وتقوم بتقديم جزء من هذه الأموال إلى الشركة على شكل قرض من جانبها . واقترحت أيضاً أن المال الذي سيسداد به القرض للحكومة سوف تستعمله الحكومة لتمويل أنشطة إضافية لتخفيض الـ ODS .

18- القضايا التي أثارتها اللجنة التنفيذية :

(أ) **القدرة على الإدارة :** في هذه الحالة تحتملت الحكومة مسؤولية تحصيل مال القرض من الشركة . وفي بعض الحالات لا تملك الحكومات و/أو وحدات الأوزون القدرة الإدارية أو السلطة الإدارية لتحصيل المال مباشرة من شركة خاصة . وفي هذه الحالات يمكن أسناد مهمة التحصيل إلى كيان خارجي ، مثل أحد البنوك ، وسيقتضي الأمر أن يصرف لهذا الكيان الخارجي بعض المال لتغطية تكاليفه للتحصيل وإدارة الأموال .

(ب) **زيادة عبء الدين الخارجي :** في هذه الحالة يقوم البلد بإدارة المنحة الصادرة عن الصندوق ، كقرض ، ولم تتحمل الحكومة ديناً للصندوق أو لأي مؤسسة أخرى . والواقع أنه حتى في الحالة التي تتخلف فيها الشركة عن سداد القرض ، لن تكون الحكومة مدينة لأحد بأية أموال .

19- قضايا عملية إضافية للتنفيذ على المدى الواسع :

(أ) **إيجاد إرشاد لتحديد متى يقتضي الأمر توفير ضمان للقرض** : قد تود اللجنة التنفيذية أن تنظر في تبين الظروف التي قد لا يلزم فيها أن تحصل الشركة على تمويل شامل عن طريق المنح ، لإجراء الإزالة .

(ب) **تحديد القواعد – إن وجدت – التي ينبغي أن يسترشد بها إنفاق الأموال المعاد تسديدها من القرض :** قد تود اللجنة التنفيذية أن تنظر في القواعد التي يسترشد بها في كيفية استعمال الأموال المعاد سدادها للإنفاق على أنشطة مثل المشروعات الوطنية الأخرى أو مساندة أموال أو صناديق التعزيز المؤسسي .

20- السناريو 2 - وضع مشروعات لإعادة التدوير

في حالة مشروع الولايات المتحدة بشأن الاسترداد وإعادة التدوير في جمهورية الدومنيكان ، وافقت الولايات المتحدة مع الجمهورية المذكورة على استعمال 23 مجموعة من آلات الاسترداد وإعادة التدوير . وطلب من الورش المشاركة في هذا المشروع أن تدفع 40% من تكاليف المعدات على النحو الآتي : 5% في وقت التدريب، 20% عند تسليم المعدات ثم على ثلاث دفعات شهرية يبلغ كل منها 25% وقامت وحدة الأوزون بتحصيل الدفعات وأعطيت 2000 دولار أمريكي (حوالي 10% من المبلغ المحصل) كأجر للإدارة . واستعملت الأموال التي تم تحصيلها أولاً لشراء جولة ثانية من المعدات لمزيد من الورش . والورش التي لم تقم بالسداد صودرت معداتها لإعطائها إلى ورش أخرى .

21- قضايا أثارتها اللجنة التنفيذية :

(أ) **القدرة على الإدارة** : في هذه الحالة تحملت وحدة الأوزون مسؤولية تحصيل مال القرض من الشركة أو المنشأة . وفي بعض الحالات قد لا تملك الحكومات و/أو وحدات الأوزون القدرة الإدارية أو السلطة الإدارية اللازمة لتحصيل المال من شركة خاصة مباشرة . في هذه الحالات يمكن أسناد مهمة التحصيل إلى كيان خارجي مثل أحد البنوك . وينبغي في هذه الحالة إعطاء بعض المال إلى ذلك الكيان الخارجي لتغطية تكاليف التحصيل وإدارة الأموال .

(ب) **زيادة عبء الدين الخارجي : في هذه الحالة** إن المنحة الصادرة عن الصندوق تجرى إدارتها في البلد بإعتبارها قرضاً . ولم تتحمل الحكومة ديناً للصندوق أو لأية مؤسسة أخرى . والواقع أنه حتى إذا تخلفت الشركة عن سداد القرض ، فإن الحكومة لن تكون مدينة بأية أموال لأية جهة .

22- السناريو 3- قرض ميسر للأستعاضة عن أجهزة تبريد المباني في تايلاند :

في هذه الحالة ستقوم مؤسسة محلية في تايلاند بالحصول من ملاك أجهزة تبريد المباني على كتابات ضمان تضمن الحصول على قرض لشراء أجهزة تبريد جديدة . وعلى هذا الأساس فإن حكومة تايلاند ستستطيع أن تضمن إعادة سداد القرض في حالة تخلف أي مالك من ملاك أجهزة التبريد . وبهذا الترتيب ، استطاع الصندوق المتعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية أن يقدما قرضاً إلى الحكومة لتسهيل شراء 24 جهازاً جديداً لتبريد المباني ، خالية من الـ CFC .وكان هذا المشروع مصمماً ليدل على أن شراء اجهزة تبريد مباني جديدة تستخدم الطاقة بكفاءة إنما هي عملية مجدية من ناحية التكاليف في حد ذاتها .

23- موضوعات أثارتها اللجنة التنفيذية :

(أ) **القدرة على الإدارة :** في هذه الحالة ستقوم الحكومة بإنابة مهمة تحصيل القرض وإدارته إلى مؤسسة محلية ، ستحصل على أجر للقيام بهذه المهمة .

(ب) **زيادة عبء الدين الخارجي** : إن حالة مشروع أجهزة تبريد المباني في تايلاند ، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية ، هي حالة تختلف عن الحالتين الآنفتين الذكر ، وذلك أنه في حالة تايلاند ، يمكن أن ينظر إلى الصندوق المتعدد الأطراف باعتباره القائم بالإقراض مباشرة ، والبلد مسؤولاً في هذه الحالة عن إعادة سداد القرض في حالة الفشل . وبينما يمكن يرى أن هذه الأمر من شأنه أن يزيد عبء الدين الخارجي على البلد ، عن طريق الحصول على كتابات ضمان من ملاك أجهزة تبريد المباني قبل قبول القرض ، إلا الحكومة كفلت أن أية خسائر سوف يتحملها ملاك أجهزة التبريد وليس الحكومة .

24- السناريو 4- قروض من أحد البنوك – ضمانات للقرض / شراء الصندوق للفوائد بسعر مخفض

في هذه السناريو ، صانع البرادات ، إذا وجد متمتعاً بوضع مالي مضمون ولا يحتاج إلى منحة كاملة ، للقيام بعملية التحويل ، يسعى إلى الحصول على 50% من تكلفة المشروع على شكل قرض . وتقوم الشركة بإخطار الوكالة المنفذة المعينة بأسم المقرض الأصلي لها ، ويوافق الصندوق /الوكالة مع المقرض على ضمان القرض . وحيث أن القرض تضمنه وحدة تمويل دولية ، والمخاطرة فيه منخفضة ، يستطيع المقرض أن يحصل سعر فائدة أقل من السعر المعمول به بصفة عامة في البلد .ويستطيع الصندوق أيضاً أن يختار شراء سعر الفائدة بمزيد من التخفيض.

25- قضايا أثارتها اللجنة التنفيذية :